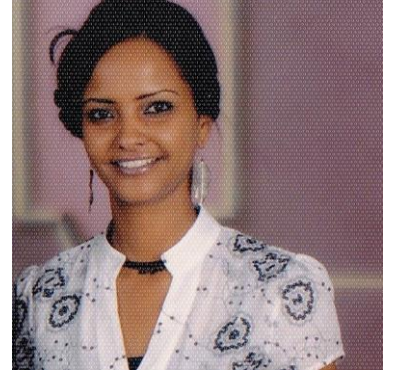


# تحرك عاجل اختفاء ناشطة سياسية قسراً

في 12 أبريل/نيسان اختُطفَت ساندرا فاروق كدودة، وهي طبيبة وناشطة سياسية وأم لطفلين، على أيدي أفراد يُشتبه في أنهم من عناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني، ولا يزال مكان وجودها مجهولاً.

وكانت ساندرا فاروق كدودة قد غادرت منزلها في 12 أبريل/نيسان للمشاركة في فعالية مناهضة للانتخابات أقامتها أحزاب المعارضة في مقر حزب الأمة في أم درمان بالسودان. ويُعيد الساعة الخامسة مساءً أوقف سيارتها عدد من الرجال الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية، ويُشتبه في أنهم من أفراد جهاز المخابرات والأمن الوطني. وقد انتزعوا منها هاتفها الخليوي عنوةً بينما كانت تتحدث إلى إحدى الصديقات، التي سمعت صراخاً عندما طلبت ساندرا من أحد أولئك الرجال إبراز بطاقة هويته. وسرعان ما أغلق هاتفها بعد ذلك مباشرةً. وبعد 30 دقيقة عُثِر على سيارتها مهجورة في الشارع، وكان مفتاحها لا يزال داخلها.



وقد أبلغت عائلتها جهازي الشرطة المخابرات والأمن الوطني بتلك الحادثة، ولكنهم رفضوا الإفصاح عن أية تفاصيل بشأن مكان وجود ساندرا فاروق كدودة وظروف اعتقالها. ولم يُسمح لها بالاتصال بمحاميتها أو بعائلتها. وتعاني ساندرا من هبوط حاد في السكري يقتضي أن تتقيد بحمية خاصة وتتناول أدوية يومية. ومع ذلك فإن من غير الواضح ما إذا كانت قد حصلت على عناية طبية. كما أنها عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

**يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن الآتي:**

- الإعراب عن القلق من أن ساندرا فاروق كدودة تعرّضت للاختفاء القسري، وحث السلطات على كشف النقاب عن مكان وجودها فوراً وإبلاغ عائلتها؛
- دعوة السلطات إلى إطلاق سراح ساندرا فاروق كدودة فوراً وبلا قيد أو شرط إذا كانت محتجزة بسبب ممارستها السلمية لحقوقها ليس إلا؛
- حث السلطات على ضمان عدم تعريض ساندرا فاروق كدودة للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح لها بتوكيل محام من اختيارها ورؤية عائلتها والحصول على رعاية طبية.

**يرجى إرسال المناشدات قبل 25 مايو/أيار 2015 إلى:**

الرئيس	وزير العدل	وإرسال نسخة إلى:
فخامة الرئيس عمر حسن البشير	محمد بشارة دوسة	وزير الداخلية
مكتب الرئيس	وزارة العدل	إبراهيم محمد أحمد
قصر الشعب	ص ب 302	وزارة الداخلية
ص ب 281	شارع النيل	ص ب 873
الخرطوم	الخرطوم، السودان	الخرطوم
البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني:	السودان
	moj@moj.gov.sd	

	المخاطبة: معالي الوزير	<a href="mailto:infor@presidency.gov.sd">infor@presidency.gov.sd</a> المخاطبة: فخامة الرئيس
--	------------------------	--

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة  
وإذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور آنفاً، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

# تحرك عاجل اختفاء ناشطة سياسية قسراً معلومات إضافية

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عدة بشأن قيام جهاز المخابرات والأمن الوطني بعمليات قمع مكثفة لأنشطة منظمات المعارضة السياسية منذ بدء الحملة الانتخابية في السودان في فبراير/شباط 2015. وقد قُبض على ما لا يقل عن 15 ناشطاً سياسياً على أيدي جهاز المخابرات والأمن الوطني في 12 أبريل/نيسان. ويتمتع جهاز المخابرات والأمن الوطني بسلطات واسعة في تنفيذ عمليات التوقيف والاحتجاز بموجب قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي يسمح باعتقال المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف بدون إجراء مراجعة قضائية. وغالباً ما يستخدم أفراد جهاز المخابرات والأمن الوطني هذه الصلاحيات لتوقيف واحتجاز الأشخاص وتعريضهم للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة. وبموجب القانون نفسه يتمتع أفراد جهاز المخابرات والأمن الوطني بالحماية من الملاحقة القضائية على أي فعل يرتكبونه في سياق عملهم، حتى عندما يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى تفشي ثقافة الإفلات من العقاب. كما أن التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان في 5 يناير/كانون الثاني 2015، أدت إلى تفاقم الأوضاع. إذ أن تلك التعديلات منحت سلطات كاسحة لجهاز المخابرات والأمن الوطني، الذي بات الآن يملك صلاحيات غير محدودة للتدخل في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكانت ساندرا فاروق كدودة ناشطة في مجال الدفاع عن البيئة لعدة سنوات وعضواً في جمعية مناهضة مشروع سدّي كجبار ودال في ولاية السودان الشمالية. ويساور المدافعين عن حقوق الإنسان قلق من احتمال أن يغمر السدّان أكثر من 500 موقع أثري قديم، وربما يكون لهما تأثير مدمر على البيئة.

الاسم: ساندرا فاروق كدودة/أنثى

بتاريخ: 14 أبريل/نيسان

رقم الوثيقة: UA: 86/15 Index: AFR 54/1436/2015 Sudan

2015